

دراسة تحديد القيمة العادلة لسهم شركة التوفيق للتأجير التمويلي



المستشار المالي المستقل
شركة الأعمال والاستشارات
المالية عن الأوراق المالية
"فاكت"

سبتمبر | 2026



شركة الأعمال والاستشارات المالية
عن الأوراق المالية
فاكت
سجل المستشارين رقم: ٢٥

قائمة المحتويات

3.....	الملخص التنفيذي
11.....	نبذة عن الاقتصاد
20.....	نبذة عن القطاع
30.....	نبذة عن الشركة
36.....	التحليلات المالية التاريخية
58.....	القوائم المالية التاريخية
62.....	توقعات الأداء المستقبلي
80.....	القوائم المالية المتوقعة
84.....	منهجية ونتائج التقييم



شركة الأعمال والاستشارات المالية
عن الأوراق المالية
فاكت
سجل المستثمرين رقم: ٢٥

الملخص التنفيذي



شركة الأعمال والإستشارات المالية

عن الأوراق المالية

فاكت

سجل المستشارين رقم: ٢٥

معايير المحاسبة المصرية - المعايير المصرية للتقييم المالي للمنشآت	معايير التقييم:
مبدأ الاستمرارية في النشاط	أساس التقييم:
شركة التوفيق للتأجير التمويلي - A.T.Lease	المنشأة محل التقييم:
شركة مساهمة مصرية	الشكل القانوني للشركة:
المتحدون للمراجعة والضرائب والاستشارات والخدمات المالية - UHY-United	مراقب الحسابات:
2026/06/30	تاريخ التقييم:
2026/09/03	تاريخ التقرير:
6 أشهر من تاريخ التقرير أو حتى وقوع أحداث جوهرية تؤثر على الشركة	صلاحية التقرير:
شركة الأعمال والاستشارات المالية عن الأوراق المالية "فاكت" ش.م.م.	المستشار المالي المستقل:

تنويه

تم إعداد هذا التقرير بواسطة شركة الأعمال والاستشارات المالية عن الأوراق المالية "فاكت" بناءً على تكليف من شركة التوفيق للتأجير التمويلي - A.T.Lease، وذلك بغرض تحديد القيمة العادلة لسهم الشركة كما في 30 يونيو 2026.

تتحمل شركة التوفيق للتأجير التمويلي المسؤولية الكاملة عن دقة وسلامة البيانات والمعلومات المالية والفنية والتشغيلية المقدمة إلى شركة "فاكت"، بما في ذلك البيانات التاريخية وخطة العمل والافتراضات والتوقعات الواردة من إدارة الشركة. وتعتبر هذه المعلومات والبيانات مسؤولية إدارة الشركة ومراقبي حساباتها، بحسب طبيعتها، حيث لم تقوم شركة "فاكت" بإجراء أعمال مراجعة أو فحص للتحقق المستقل من صحة أو اكتمال تلك البيانات.

تم إعداد هذا التقرير في ضوء القوائم والبيانات المالية التاريخية والفترة المنتهية في 30 يونيو 2026، وخطة العمل والبيانات والإيضاحات الواردة من إدارة الشركة، بالإضافة إلى المعلومات والمصادر الأخرى المشار إليها بالتقرير، وفي ضوء الافتراضات والتحفظات والقيود الواردة به.

إن المعلومات التي تضمنتها هذه الدراسة والمتعلقة بمستوى الأداء المالي والتشغيلي المستقبلي عرضة للتغيير، خاصة وأن الوضع المالي للشركة يمكن أن يتأثر سلباً أو إيجاباً بالتطورات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد المصري وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، وكذا بمعدلات التضخم وأسعار الفائدة والخصم وأسعار الصرف والضرائب وغيرها من العوامل الاقتصادية والتنظيمية الخارجية عن نطاق سيطرة الإدارة. وبناءً عليه، لا تضمن شركة "فاكت" تحقق التقديرات والتوقعات الواردة بالتقرير، كما أن الافتراضات التي بُني عليها التقييم قد تتغير بعد تاريخ إصداره نتيجة تغير ظروف الشركة و/أو السوق و/أو التشريعات والقرارات المنظمة للنشاط، وليس على شركة "فاكت" أي التزام بتحديث التقرير نتيجة لأي من هذه التطورات أو غيرها.

هذا وقد بذلت شركة الأعمال والاستشارات المالية عن الأوراق المالية "فاكت" وكافة أعضاء فريق العمل المنوط به إعداد ومراجعة هذا التقرير عناية الرجل الحريص في كافة مراحل إعداد ومراجعة التقرير ومشتملاته.



شركة الأعمال والاستشارات المالية
عن الأوراق المالية
فاكت

سجل المستشارين رقم: ٢٥

مصادر المعلومات والبيانات

تتضمن مصادر المعلومات والبيانات الواردة لنا من الشركة التي تم الاعتماد عليها في إعداد هذا التقرير:

- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المدققة للشركة عن الفترة التاريخية 2021-2025.
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المدققة للشركة عن الفترة التاريخية المنتهية في 2026/6/30.
- خطة العمل الواردة من إدارة الشركة لمدة ست أعوام من 2026 إلى 2031.
- البيانات والإيضاحات الأخرى المقدمة من إدارة الشركة لأغراض إعداد التقييم.
- البيانات والمعلومات المنشورة عن الاقتصاد المصري وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية والشركات المثيلة ومضاعفات السوق، وفقاً للمصادر الموضحة بالتقرير.

محتويات الدراسة

يتم قراءة التقرير والتعامل معه كوحدة واحدة، ولا يجوز طمس أو اجتزاء أو تعديل أي من محتوياته دون الرجوع إلى إدارة شركة "فاكت"، كما لا يجوز نشر هذا التقرير - كلياً أو جزئياً - وخاصة الأجزاء المتعلقة بنتائج التقييم والقيمة العادلة، من خلال الوسائل الإعلامية و/أو الإخبارية المختلفة، بما في ذلك شبكة المعلومات الدولية، دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من شركة "فاكت".

إقرار المستشار المالي المستقل

- لم يعتمد المقابل المالي المستحق على رأي المستشار المالي المستقل.
- التحليل والنتائج لا يقيد بها سوى القيود الواردة بالتقرير.
- لم يتم إشراك أشخاص - بخلاف من ورد ذكرهم بالتقرير - لهم علاقة بأي جزء جوهري في إبداء الرأي.
- لا يمثل استخدام أي بيانات مالية أو تشغيلية مقدمة من الشركة ضمن هذا التقرير تأكيداً من المستشار المالي المستقل لصحة هذه البيانات أو اكتمالها، وإنما تم استخدامها في حدود ما يلزم لأغراض التقييم، ومع مراعاة القيود والإفصاحات الواردة بالتقرير.



شركة الأعمال والاستشارات المالية
عن الأوراق المالية
فاكت

سجل المستشارين رقم: ٢٥

نبذة عن الشركة

التأسيس والتطور

تأسست شركة التوفيق للتأجير التمويلي A.T. LEASE كشركة مساهمة مصرية، وتم قيدها بالسجل التجاري بتاريخ 26 أبريل 2005، وبدأت مزاوله نشاطها اعتباراً من 9 أكتوبر 2006. وتعمل الشركة ضمن قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في مصر، وقد بدأ نشاطها من خلال التأجير التمويلي باعتباره النشاط التاريخي والرئيسي لها، قبل أن تتوسع تدريجياً في تقديم منتجات تمويلية أخرى تشمل التخصيم والتمويل العقاري.

وفي عام 2010، أسست الشركة شركة التوفيق للتوريق كشركة مساهمة مصرية ذات غرض خاص، بغرض مزاوله نشاط توريق الحقوق المالية، وحصلت الشركة التابعة على ترخيص مزاوله النشاط خلال العام نفسه. وأسهم ذلك في إضافة التوريق إلى نموذج تمويل الشركة كأحدى الأدوات المستخدمة في توفير السيولة وإعادة تدوير المحافظ وتمويل التوسع في الأعمال.

وبدأ التداول على أسهم شركة التوفيق للتأجير التمويلي في البورصة المصرية اعتباراً من 28 ديسمبر 2017. وخلال عام 2020، توسع نطاق أعمال الشركة ليشمل نشاط التخصيم، بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القرار رقم 85 لسنة 2020 بتاريخ 15 يناير 2020، وقيدها بسجل المخصصين تحت رقم 12 لسنة 2020.

وفي عام 2024، قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة إضافة نشاط التمويل العقاري إلى أغراضها، كما حصلت الشركة على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لمزاوله النشاط بموجب القرار رقم 2927 لسنة 2024 بتاريخ 4 ديسمبر 2024. وبدأ نشاط التمويل العقاري في الظهور بصورة واضحة ضمن محفظة العملاء وإيرادات الشركة خلال عام 2025، بما أضاف مصدراً جديداً للنمو وساهم في زيادة تنوع نموذج الأعمال. ويعكس هذا التطور انتقال الشركة من نموذج يعتمد بصورة رئيسية على نشاط التأجير التمويلي، إلى نموذج أوسع داخل قطاع التمويل غير المصرفي يجمع بين تمويل الأصول من خلال التأجير التمويلي، وتمويل الحقوق المالية واحتياجات رأس المال العامل من خلال التخصيم، وتمويل شراء وتطوير الأصول العقارية من خلال التمويل العقاري، إلى جانب استخدام التوريق في إدارة المحافظ والسيولة.

رأس المال وهيكل الملكية

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع للشركة نحو 1.0 مليار جنيه مصري، موزعاً على 400 مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها 2.5 جنيه مصري للسهم. وتستحوذ شركة الملتقى العربي للاستثمارات على الحصة الأكبر من رأس مال الشركة بنسبة تبلغ نحو 68.4%، بينما تبلغ مساهمة بنك البركة - مصر نحو 7.6%، وتبلغ حصة المساهمين الآخرين نحو 24.0%.

وتزاول الشركة أنشطتها التمويلية من خلال شركة التوفيق للتأجير التمويلي، بينما ترتبط عمليات التوريق بشركة التوفيق للتوريق التابعة لها. وتعكس القوائم المالية المجمعة أثر الشركة الأم والشركة التابعة بعد إجراء التسويات والاستبعادات المحاسبية اللازمة، ولذلك تم الاعتماد عليها في تحليل الأداء المالي التاريخي وتحديد القيمة العادلة لحقوق ملكية الشركة.



شركة الأعمال والاستشارات المالية

عن الأوراق المالية

فاكت

سجل المسجلين رقم: ٢٥

طبيعة الأنشطة ونموذج الأعمال

يتمثل النشاط التاريخي والرئيسي للشركة في التأجير التمويلي، والذي يتيح للعملاء استخدام الأصول اللازمة لمباشرة أنشطتهم الإنتاجية أو الخدمية مقابل دفعات دورية على مدار مدة العقد، بدلاً من تحمل كامل تكلفة الأصل مقدماً. ويرتبط النشاط بتمويل المعدات والآلات ووسائل النقل وخطوط الإنتاج والعقارات وغيرها من الأصول المستخدمة في الأنشطة الاقتصادية.

ويقوم نشاط التخصيم على شراء الحقوق المالية الحالية أو المستقبلية الناشئة عن عمليات البيع أو تقديم الخدمات، بما يتيح للعملاء تحويل مستحقاتهم لدى الغير إلى سيولة نقدية قبل حلول مواعيد التحصيل الأصلية. ويخدم النشاط بصورة رئيسية احتياجات رأس المال العامل، كما يتميز بقصر آجال عملياته وارتفاع معدل دوران محفظته مقارنة بأنشطة التمويل الأخرى.

أما نشاط التمويل العقاري، فيشمل تمويل شراء أو بناء أو ترميم أو تحسين العقارات وغيرها من صور التمويل العقاري المسموح بها. ويختلف النشاط عن التأجير التمويلي والتخصيم من حيث طول آجال التمويل وطبيعة الأصول والضمانات المرتبطة بالعقود، بما يضيف إلى الشركة نشاطاً تمويليًا طويل الأجل ومصدرًا إضافيًا لتنويع المحفظة والإيرادات.

وبوجه عام، يقوم نموذج أعمال الشركة على منح التمويلات وتكوين محافظ من عقود التأجير التمويلي وعمليات التخصيم والتمويلات العقارية، ثم تحصيل الأقساط والعوائد والرسوم المرتبطة بها على مدار آجالها. وتعتمد ربحية هذا النموذج على قدرة الشركة على تنمية الأعمال الجديدة، وتسعير التمويلات بما يغطي تكلفة مصادر التمويل، والحفاظ على جودة المحافظ وكفاءة التحصيل، وإدارة آجال التدفقات النقدية والالتزامات المرتبطة بها.

كما تمثل عمليات التوريق عنصرًا متكررًا في نموذج تمويل الشركة؛ إذ تتيح تحويل جزء من الحقوق المالية المستقبلية إلى سيولة يمكن استخدامها في سداد التزامات قائمة أو تمويل عقود ومحافظ جديدة. وقد نفذت الشركة سبت عمليات توريق بقيمة إجمالية بلغت نحو 8.3 مليار جنيه حتى نهاية عام 2025، بما يعكس اعتمادها على التوريق كأداة لإدارة السيولة وإعادة تدوير المحافظ، وليس فقط كمصدر للأرباح الناتجة عن تنفيذ الإصدارات.

ويرتبط أداء الشركة بصورة رئيسية بتطور حجم المحافظ ومزيج الأنشطة، وهوامش العائد وتكلفة التمويل، وجودة المحافظ والخسائر الائتمانية المتوقعة، إلى جانب كفاية القاعدة الرأسمالية والقدرة على الالتزام بمتطلبات الملاءة والرافعة المالية الرقابية مع استمرار التوسع في النشاط.

أبرز البيانات المالية والتشغيلية التاريخية

يعكس الأداء المالي والتشغيلي للشركة تطور حجم أعمالها عبر أنشطة التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري، ومدى انعكاس نمو المحافظ التمويلية على الإيرادات والربحية، إلى جانب كفاءة استخدام حقوق الملكية ومستويات الملاءة المالية الداعمة للنشاط.



شركة الأعمال والاستشارات المالية

عن الأوراق المالية

فاكت

سجل المستشارين رقم: ٢٥

ويوضح الجدول التالي أبرز مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي للشركة خلال الفترة التاريخية:

البيان	2023A	2024A	2025A	30/6/2026
إجمالي محفظة العملاء قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة	4,767	5,589	7,383	8,533
إجمالي إيرادات النشاط	1,129	1,687	2,074	924
مجمول الربح	336	388	499	205
صافي الربح	171	216	271	89
إجمالي حقوق ملكية الشركة الأم	687	862	1,433	1,340
صافي هامش العائد (NIM) - باستبعاد أرباح التوريد	5%	6%	6%	5.2%*
هامش صافي الربح	15%	13%	13%	10%
العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE	27%	28%	24%	12.9%*
إجمالي التمويل / إجمالي المحفظة	89%	86%	90%	83%
معدل كفاية رأس المال CAR	16%	19%	18%	-

*تم احتساب مؤشري NIM و ROAE في 30 يونيو 2026 على أساس سنوي مكافئ، باستخدام متوسط أرصدة بداية ونهاية الفترة. أما معدل كفاية رأس المال في 30 يونيو 2026، فلا يمكن احتسابه بصورة سليمة بالاعتماد على القوائم المالية وحدها، كما لم يرد ضمن البيانات المرسلة؛ وعليه، لم يتم إدراج رقم تقديري له. وتم الاستناد في بيانات الفترة الفعلية إلى القوائم والبيانات المرسلة، بينما تم احتساب النسب المشتقة من مكوناتها.

خلال الفترة التاريخية، سجلت الشركة نموًا في حجم أعمالها وربحيتها، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب لمحفظة العملاء نحو 17.1% خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2025، مقابل نحو 35.7% لإجمالي إيرادات النشاط ونحو 19.2% لصافي الربح. وصاحب نمو المحفظة تغيير تدريجي في مزيج الأنشطة؛ فبينما ظل التأجير التمويلي النشاط الرئيسي للشركة، ارتفعت مساهمة التخصيم وبدأ التمويل العقاري في الظهور بصورة واضحة ضمن المحفظة والإيرادات خلال عام 2025. ويعكس ذلك تحول الشركة إلى نموذج أعمال أكثر تنوعًا، مع اختلاف خصائص آجال التمويل والتحصيل ومصادر الإيرادات بين الأنشطة الثلاثة.

وخلال النصف الأول من عام 2026، ارتفعت محفظة العملاء بنحو 15.6% مقارنة برصيد نهاية عام 2025، لتصل إلى نحو 8.5 مليار جنيه. وجاء النمو مدفوعًا بارتفاع محفظة التأجير التمويلي بنحو 17.0% لتصل إلى نحو 5.8 مليار جنيه، ونمو محفظة التمويل العقاري بنحو 60.4% لتصل إلى نحو 2.0 مليار جنيه، في حين انخفضت محفظة التخصيم بنحو 36.9% لتبلغ نحو 758.2 مليون جنيه.

وفي المقابل، أظهرت نتائج النصف الأول من عام 2026 انخفاضًا في مستويات الربحية مقارنة بالمعدلات المحققة خلال السنوات السابقة، حيث بلغ هامش صافي الربح نحو 9.6%، وبلغ العائد السنوي المكافئ على متوسط حقوق الملكية نحو 12.9%.

ملخص نتائج التقييم المالي

تم تقدير القيمة العادلة لحقوق ملكية الشركة باستخدام طريقة الأرباح المتبقية ضمن منهج الدخل، وطريقة مضاعفات السوق ضمن منهج السوق. وقد تم تطبيق كل طريقة بصورة مستقلة، ثم ترجيح النتائج للوصول إلى القيمة العادلة المرجحة لحقوق الملكية، بما يجمع بين قدرة الشركة المتوقعة على توليد عوائد تتجاوز تكلفة حقوق الملكية وبين مستويات التقييم المستخلصة من السوق.

أولاً: طريقة الأرباح المتبقية

تعتمد طريقة الأرباح المتبقية على تقدير قيمة حقوق الملكية بالاستناد إلى القيمة الدفترية المعدلة لحقوق الملكية في تاريخ التقييم، مضافاً إليها القيمة الحالية للأرباح المتبقية المتوقع تحقيقها مستقبلاً. وتمثل الأرباح المتبقية الجزء من صافي الربح الذي تحققه الشركة بعد تحميل حقوق المساهمين بالعائد المطلوب عليها؛ ومن ثم تتحقق قيمة إضافية للمساهمين عندما يتجاوز العائد المحقق على حقوق الملكية تكلفة حقوق الملكية المطلوبة من المستثمرين.

ونظراً لأن تاريخ التقييم هو 30 يونيو 2026، تبدأ فترة التقييم بالنصف الثاني من عام 2026، ولذلك تم احتساب تكلفة حقوق الملكية ومعامل الخصم لهذه الفترة على أساس نصف سنة، بينما تم التعامل مع السنوات التالية باعتبارها فترات سنوية كاملة حتى عام 2031.

وتم استبعاد الأصول المحتفظ بها بغرض البيع من القيمة الدفترية التي يتم على أساسها احتساب تكلفة حقوق الملكية، باعتبارها أصولاً غير مرتبطة بتوليد الأرباح المستقبلية محل التقييم، ثم تمت إضافتها بصورة مستقلة عند الوصول إلى قيمة حقوق الملكية.

كما تم احتساب تكلفة حقوق الملكية وفقاً لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، باستخدام معدل العائد الخالي من المخاطر بعد الضريبة، ومعامل بيتا البالغ نحو 0.88 مرة، وعلاوة مخاطر السوق، بالإضافة إلى علاوة مخاطر خاصة بالشركة بنسبة 1%. وتتنخفض تكلفة حقوق الملكية المستخدمة من نحو 31.32% في عام 2026 إلى نحو 22.92% في عام 2031، كما تم استخدام معدل نمو مستدام قدره 4.39% عند احتساب القيمة النهائية.

وبناءً على ذلك، بلغت القيمة الدفترية المعدلة لحقوق الملكية في بداية فترة التقييم نحو 1.303 مليار جنيه، وبلغت القيمة الحالية للأرباح المتبقية والقيمة النهائية نحو 311.4 مليون جنيه. وبعد إضافة الأصول المحتفظ بها بغرض البيع البالغة نحو 36.8 مليون جنيه، بلغت القيمة العادلة لحقوق الملكية وفقاً لطريقة الأرباح المتبقية نحو 1.651 مليار جنيه مصري، بما يعادل نحو 4.13 جنيه مصري للسهم.

ثانياً: طريقة مضاعفات السوق

تم استخدام طريقة مضاعفات السوق كمنهج مكمل لطريقة الأرباح المتبقية، وذلك بالاعتماد على مضاعف القيمة الدفترية P/B، نظراً لملاءمته لطبيعة أنشطة التمويل غير المصرفي، حيث ترتبط قدرة الشركات العاملة في هذه الأنشطة بحجم قاعدة حقوق الملكية الداعمة لنمو المحافظ والاقتراض والالتزام بمتطلبات الملاءة المالية.

ولغرض تحديد مضاعف مناسب للشركة محل التقييم، تم تكوين عينة من الشركات المدرجة العاملة في أنشطة التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل العقاري في عدد من الأسواق، مع استخدام وسيط مضاعفات العينة للحد من تأثير القيم المرتفعة أو المنخفضة بصورة استثنائية. وبلغ وسيط مضاعف القيمة الدفترية للشركات المثيلة نحو 2.61 مرة.

كما تم الاستناد إلى مضاعف القيمة الدفترية المنشور من Damodaran لقطاع الخدمات المالية غير المصرفية في الأسواق الناشئة، والبالغ نحو 2.11 مرة. وتم احتساب المتوسط الحسابي بين وسيط مضاعفات الشركات المثيلة ومضاعف Damodaran ، لينتج عنه مضاعف قدره نحو 2.36 مرة. ونظرًا لاختلاف الشركة محل التقييم عن الشركات المدرجة ضمن العينة من حيث الحجم وطبيعة الأسواق وظروف التداول ومستويات المخاطر السوقية، تم تطبيق خصم بنسبة 10% على المضاعف المستخلص، لينتج عن ذلك مضاعف قيمة دفترية مستخدم يبلغ نحو 2.13 مرة. وتم تطبيق المضاعف المستخدم على إجمالي حقوق ملكية الشركة الأم في 30 يونيو 2026 والبالغ نحو 1.340 مليار جنيه، بما يتسق مع تاريخ التقييم. وبناءً عليه، بلغت القيمة العادلة لحقوق الملكية وفقًا لطريقة مضاعفات السوق نحو 2.847 مليار جنيه مصري، بما يعادل نحو 7.12 جنيه مصري للسهم.

ثالثًا: ترجيح نتائج التقييم والوصول إلى القيمة العادلة

تم ترجيح طريقة الأرباح المتبقية بوزن 70% باعتبارها المنهج الرئيسي في التقييم والأكثر ملاءمة لطبيعة نشاط الشركة، حيث تأخذ في الاعتبار تطور حقوق الملكية والأرباح المستقبلية وقدرة الشركة على تحقيق عوائد أعلى من تكلفة حقوق الملكية المطلوبة من المساهمين، كما تعكس بصورة مباشرة أثر النمو المتوقع في المحافظ والربحية والقاعدة الرأسمالية خلال فترة التوقع. وفي المقابل، تم ترجيح طريقة مضاعفات السوق بوزن 30% باعتبارها منهجًا سوقيًا مكملًا يوفر مرجعًا خارجيًا للقيمة المستنتجة من طريقة الأرباح المتبقية. وبناءً على الأوزان المشار إليها، بلغت القيمة المرجحة لطريقة الأرباح المتبقية نحو 1.156 مليار جنيه، بينما بلغت القيمة المرجحة لطريقة مضاعفات السوق نحو 854.1 مليون جنيه، لينتج عن ترجيح الطريقتين قيمة عادلة لحقوق الملكية قبل خصم حقوق الأقلية تبلغ نحو 2.010 مليار جنيه مصري.

والجدول التالي يوضح القيمة العادلة المرجحة لحقوق الملكية، بالقيم بالآلاف جنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك:

البيان	القيمة	الوزن المرجح	القيمة المرجحة
طريقة الأرباح المتبقية	1,651,052	70%	1,155,736
طريقة المضاعفات	2,846,938	30%	854,081
القيمة العادلة المرجحة لحقوق الملكية			2,009,818
خصم حقوق الأقلية			10%
القيمة العادلة المرجحة لحقوق الملكية بعد خصم حقوق الأقلية			1,808,836
عدد الأسهم			400,000,000
القيمة العادلة المرجحة للسهم بعد خصم حقوق الأقلية			4.52

وبعد تطبيق خصم حقوق الأقلية بنسبة 10% على القيمة المرجحة، بلغت القيمة العادلة لحقوق ملكية الشركة نحو 1.809 مليار جنيه مصري، وبقسمة هذه القيمة على عدد أسهم الشركة البالغ 400 مليون سهم، بلغت القيمة العادلة لسهم شركة التوفيق للتأجير التمويلي نحو 4.52 جنيه مصري للسهم كما في 30 يونيو 2026.